

أهمية نظام المعلومات المحاسبي (AIS) في دعم جهود إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر The importance of the accounting information system (AIS) in supporting public accounting reform in Algeria

د. صلاح الدين بوسري¹،

D. Salaheddine Bousri¹,

¹ جامعة جيجل (الجزائر)، salaheddine.bousri@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/08 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/22 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/01

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز آثار الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات على نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، في ظل جهود إصلاح المالية العمومية ووضع نظام معلومات محاسبي (AIS)، وتدرجت الورقة في عرض بعض المفاهيم ذات الصلة بنظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بتكنولوجيا المعلومات (IT) كما عرضت أهميته الوظيفية والتقنية ومتطلبات عمله، وصولاً إلى وضع مخطط عام لمشروع نظام المعلومات المحاسبي في القطاع العام وآليات عمله.

وخلصت الدراسة إلى الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات والرقمنة بصفة عامة لوضع نظام المعلومات المحاسبي المدمج في القطاع العمومي، ومنه ضمان الإصلاحات المحاسبية والتي لا يمكن فصلها عن الثورة الرقمية التي تسمح بتجميع وتنظيم المعلومة المحاسبية، وفي هذا الإطار قدمت الدراسة نظرة عن هيكل وآليات عمل نظام المعلومات المحاسبي الذي تعكف الجهات المختصة على وضعه في إطار تفعيل الإصلاحات المحاسبية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: ك نظام معلومات محاسبي، رقمنة، تكنولوجيا المعلومات، محاسبة عمومية، قطاع عام.

تصنيفات JEL: H61، M41،

Abstract: This research paper aims to highlight the impacts of the digital revolution and information technology on the public accounting system in Algeria, in the context of efforts to reform public finances and establish an Accounting Information System (AIS). The paper presents various concepts related to the accounting information system and its connection to information technology (IT), discussing its functional and technical importance as well as its operational requirements. It culminates in a general framework for the public sector information system and its operational mechanisms.

The study concludes that the integrated information system plays a crucial role in ensuring accounting reforms, which cannot be separated from the digital revolution that enables the collection and organization of accounting information. This necessitates efforts to digitize government sectors in Algeria as an initial step toward achieving better results in managing public funds, while also supporting initiatives to establish an integrated accounting system as a key mechanism for implementing accounting reform in Algeria. Enter your abstract here (an

Keywords: Accounting Information System, Digitization, Information Technology, Public Accounting, Public Sector.

JEL Classification Codes: H61; M41;

*-المؤلف المرسل: صلاح الدين بوسري، البريد الإلكتروني: salaheddine.bousri@univ-jijel.dz

تمهيد

اتسمت الألفية الثالثة بزيادة معدلات إدماج التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها في إدارة وتسيير المالية العمومية مدعومة ببرامج الرقمنة سعيا لتحقيق أهداف الإدارة الحديثة من فعالية وكفاءة وشفافية، وتتصل عملية الرقمنة بمختلف القطاعات الفرعية اعتمادا على التقنيات الحديثة كوسائط مساعدة وآليات وتقنيات تساهم في التحول الرقمي المنشود. في هذا الإطار تأتي المنظومة المحاسبية ضمن أولويات الأجهزة الحكومية عند تطبيق برامج الرقمنة لما لها من آثار مباشرة على تسيير المال العام وتحسين مؤشرات الحوكمة والشفافية والمركز المالي للدولة وهيئاتها.

هذا ويخضع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر إلى جملة من الإصلاحات الجوهرية تركز التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS) والتي أقرتها القوانين الصادرة مؤخرا سيما القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية والقانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والملاحظ أن هذه الإصلاحات قد أولت أهمية كبيرة لرقمنة البيانات والمعطيات المحاسبية أو ما يعرف بنظام المعلومات المدمج، حيث نصت المادة رقم 81 من القانون رقم 23-07 السالف الذكر أنه: "تمسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج يسمح بالتكفل بمجموع العمليات المنفذة من قبل المراكز المحاسبية"¹.

أهمية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الجانب العملي والتقني لنظام المعلومات المدمج ودوره في تفعيل النموذج المحاسبي الجديد القائم على أسس الحقوق والالتزامات المثبتة والذي يعتمد المحاسبة العامة عند إعداد القوائم المالية، من جهة أخرى فإن الدراسة تسمح بإبراز الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات لضمان وضع نظام المعلومات المحاسبي.

إشكالية الدراسة: يتطلب مسك الحسابات العامة للدولة وفق المعايير المحاسبية الدولية نظاما محاسبيا يسمح بجمع وتنظيم المعلومة المحاسبية اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات وحلولها التقنية التي توفرها لنا، هذا النظام يشكل في واقع الأمر قاعدة البيانات ومختلف المعلومات المتعلقة بمراد الدولة وأعبائها خلال السنة المالية، وتساهم جميع الإدارات المركزية والهيئات غير الممركزة والجماعات الإقليمية في توفير هذه البيانات ومد مختلف المراكز المحاسبية التي تسهر على إعداد القوائم المالية والحساب العام للدولة، وتحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم الرقمنة في وضع نظام المعلومات المحاسبي في القطاع العام ودعم جهود إصلاح المالية العمومية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يتطلب تجسيد الإصلاحات في مجال المالية العمومية الاهتمام برقمنة مختلف القطاعات الحكومية بهدف توفير المعلومات والبيانات المحاسبية في الوقت المطلوب؛

- يقودنا الحديث عن نظام المعلومات المحاسبي إلى تكنولوجيا المعلومات بصفتها النواة الأولى لوضع نظام معلومات محاسبي؛

- يشكل نظام المعلومات المدمج ضرورة تقنية وقانونية لتنفيذ واستكمال جهود الإصلاحات المحاسبية في القطاع العمومي؛

منهج الدراسة: للوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وطرح بعض الأفكار التي تساهم في شرح الموضوع ونقل تصوراتنا من خلال معطيات ميدانية حول مشروع نظام المعلومات المحاسبي والتي يمكنها أن تخدم موضوع الدراسة.

I – نظام المعلومات المدمج ودوره في تفعيل الإصلاحات المحاسبية في القطاع العام

تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية ومكوناتها مصدرا أساسيا لتحويل البيانات الرقمية إلى معلومات يتركز عليها متخذي القرار عند وضع وتبني السياسات العامة، هذه الأهمية تتطلب تطوير هذه الأنظمة لتكون أكثر مرونة وقادرة على تزويدنا بالمعلومات المطلوبة في الوقت المطلوب والدقة والجودة المطلوبة²، هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إنما يمكن مواكبتها عن طريق استغلال الثورة الرقمية والإستفادة منها³. ويبقى وضع نظام معلومات فعال ضرورة تقنية وقانونية لتجسيد الإصلاحات المحاسبية التي أقرتها القوانين والتنظيمات الأخيرة سيما القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير والمالي، من جهة أخرى، فإن انخراط الجزائر في مشروع الإصلاحات المحاسبية وتبني المعايير الدولية في القطاع العام (IPSAS) يحتم وضع الآليات الكفيلة بتنفيذ هذه الإصلاحات وعلى رأسها نظام معلومات وقاعدة بيانات حول العمليات المالية للدولة ومؤسساتها⁴.

وتتضمن هذه الفقرة من الدراسة أهمية بالغة بحيث تسمح لنا بالتمييز بين بعض المفاهيم المتداخلة خاصة "نظام المعلومات"، "تكنولوجيا المعلومات" و"نظام المعلومات المحاسبي" بما يسمح باستيعاب أكبر لباقي محاور الدراسة.

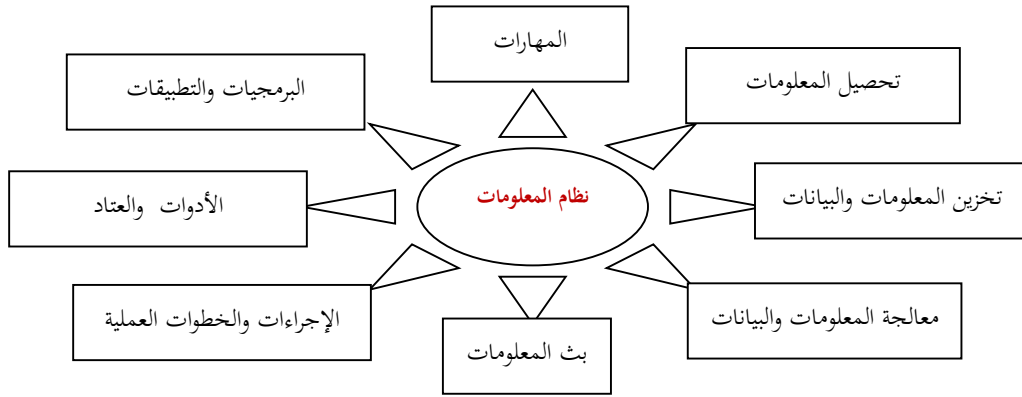
I – 1 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي (AIS)

كانت أنظمة المعلومات المحاسبية تعتمد على السجلات والدفاتر الورقية وفق الطرق اليدوية التقليدية، ويتجه العالم اليوم إلى اعتماد مزيد من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والتأسيس لقواعد محاسبية جديدة قائمة على حوسبة النظام المحاسبي، ويقصد بنظام المعلومات المحاسبي مجموعة الأدوات والتقنيات والإجراءات المستخدمة في جمع وتخزين ومعالجة وتوفير المعلومات المالية والمحاسبية للهيئة أو المنظمة⁵، ويهدف هذا النظام إلى تقديم معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تسيير ومراقبة الأموال العامة في ظل مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة. يتضمن نظام المعلومات المحاسبي مكونات رئيسية وهي :

- **البيانات:** والتي تترجم لنا المعلومات المالية الأولية في شكل مدخلات مثل الفواتير ومبالغها، الإيرادات والنفقات، المبيعات والمشتريات، الديون والحقوق لدى الغير، وتتعدد مصادرها تبعا لنوعية البيانات والفاعلين المسؤولين عن تقديمها؛
- **البرمجيات والتطبيقات:** المُستخدمة في إدخال البيانات ومعالجتها وتنظيمها وصولا إلى ما يعرف بالمعلومة المالية أو المحاسبية التي تسمح بإعداد التقارير المالية أو ما يسمى بالقوائم المالية؛
- **الأجهزة والمعدات:** تُستخدم بدورها لتشغيل البرمجيات وتخزين البيانات على غرار أجهزة الإعلام الآلي، وهي تمثل وسائل مساعدة وذات أهمية بالغة في ضمان شفافية ودقة وسلامة المعلومة المالية؛
- **اليد العاملة المؤهلة:** من مستخدمين ومختصين في تقنيات المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات ممن يتولون إدارة ومعالجة وتحليل البيانات المالية والمحاسبية؛
- **الإجراءات والقوانين:** التي تضبط الإطار العام للعمليات المحاسبية وتنظم خطوات جمع وتسجيل ومعالجة ومركزة البيانات المجمعة.

ويعكس نظام المعلومات الصورة الحقيقية والواقعية للمنظمة أو الهيئة فيما يُعرف بالصورة الصادقة من خلال معالجة البيانات وعرضها على النحو الذي يسمح بقراءة شاملة حول طرق التسيير والمناجمانات المعتمدة، كما يشير مصطلح "نظام" إلى مجموعة من العناصر والآليات المتفاعلة والمتكاملة وليس مجرد عملية جمع بسيطة لهذه العناصر، ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال المخطط الموالي.

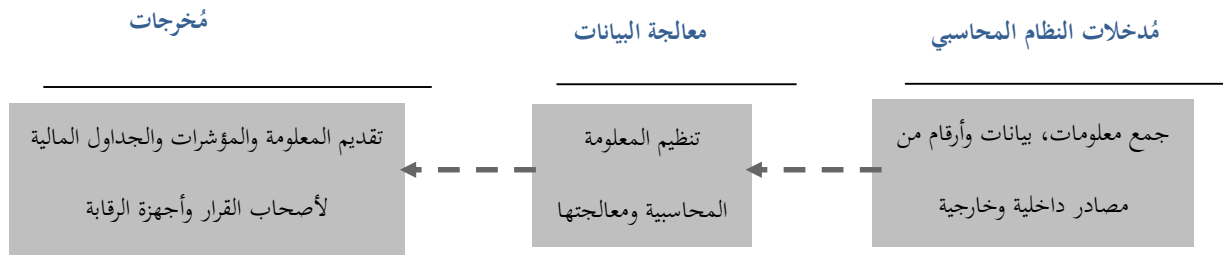
الشكل (1): هيكل نظام المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

Simkin, Mark G. Rose, Jacob M. Norman, Carolyn S. (2012), Core Concepts of Accounting Information System.

إن الرّبط بين عناصر الشكل السابق يقود إلى التعريف بنظام المعلومات كمجموعة من المكونات المترابطة والتي تجمع وتعالج وتخزن وتنشر البيانات اعتمادا على الشبكات و التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي يديرها خبراء وفنيون وصولا إلى مخرجات معنوية دالة تساعد في اتخاذ القرار المستقبلي عند رسم السياسات التنموية والاجتماعية⁶، ويرى الباحثون أن الهدف الرئيسي لأنظمة المعلومات هو تمكين صانعي القرار من الحصول على المعلومة لاتخاذ ما يلزم في الوقت المناسب، وعليه فإن نظام المعلومات يربط بين أنظمة التشغيل والإدارة من خلال جمع البيانات ومعالجتها ووضعها تحت تصرف الجهاز الإداري وهذا ما يوضحه المخطط الموالي:



يمكن التعقيب على المفهوم الذي جاء به القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي من خلال نظام المعلومات المحاسبي المدمج، وهذا يعني أن جميع أصناف المحاسبة العمومية وأقسامها من محاسبة الصندوق والمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية وباقي المحاسبات الملحقة والمادية ومحاسبة الأصول يتم إدماجها في نظام معلومات واحد⁷، والذي يسمح بتدخل مختلف الفاعلين كل حسب صلاحياته وهنا أيضا يتم إدماج نُظم المعلومات الفرعية أو الثانوية المستحدثة على

مستويات عدة في نظام وحيد يجمع ويعالج المعلومة المحاسبية ويضعها تحت تصرف الجهات المختصة اعتمادا على وسائل وتكنولوجيا متقدمة، وينعكس ذلك على الكفاءة العامة للنظام المحاسبي نتيجة تحسين سرعة تدفق المعلومات وزيادة موثوقيتها.

I - 2 العلاقة الوظيفية والتقنية بين نظام المعلومات المحاسبي (AIS) وتكنولوجيا المعلومات (IT).

يمكن اعتبار نظام المعلومات المحاسبي (AIS) بأنه تطبيق واستخدام وإدماج لتكنولوجيا المعلومات (IT) في النظام المحاسبي، وهنا تبرز بوضوح تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المحاسبة بصفة عامة بما في ذلك المحاسبة العمومية، ويُقصد بتكنولوجيا المعلومات مجموع الأجهزة والبرمجيات وباقي المكونات النظامية ذات الصلة والمستخدمة لإنشاء أنظمة المعلومات المحوسبة⁸، ويقوم المحاسب العمومي في عصر المعلومات بدور كبير في نقل المعلومة المحاسبية والمالية بدقة وعناية إلى الأطراف المختصة من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجاله المهني والوظيفي، وتجدر الإشارة أن تعزيز تكنولوجيا المعلومات (IT) وبنيتها التحتية تعد ضرورة لتحسين البيئة الرقمية والإندماج في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعميم استخدام شبكات الاتصالات وزيادة فرص النفاذ إلى شبكة الأنترنت⁹، وإنشاء قواعد بيانات على مستوى مختلف الهيئات العمومية وتطوير المهارات وحوسبة البيانات المالية والمحاسبية للدولة وهيئاتها العامة ووضعها تحت تصرف المحاسبين العموميين المختصين.

من جهة أخرى فإن عديد الباحثين يعتبرون أن النظام المحاسبي البدوي أو التقليدي يُشكل نظام معلومات متكامل الأركان، ودليل ذلك مُخرجاته من بيانات وتقارير مالية والتي تُزود بها الأطراف الداخلية والخارجية وعلى أساسها يتم وضع وتنفيذ الميزانيات واتخاذ مختلف القرارات الإدارية والاستثمارية في المنظمة، وبناء على ذلك فإن البعض يتساءل عن الدور الجديد والهام الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات الحديثة (IT) في تطوير ودعم النظام المحاسبي؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل، وجب التذكير أن إدماج التكنولوجيا وتحديثاتها في حياتنا اليومية إنما جاءت كوسيلة لتحسين الجودة وزيادة كفاءة عمل الأنظمة¹⁰، والتقليل من الجهد والتكلفة وإتاحة الفرصة لاستغلال البيانات الضخمة إضافة إلى السرعة في التنفيذ وتوفير فضاء اتصال بين مختلف المتدخلين العموميين، وهنا نجد أن تكنولوجيا المعلومات (IT) يمكن لها تحسين النظام المحاسبي المعتمد وتحسين جودة التقارير المالية التي تعد من أهم مُخرجات نظام المعلومات المحاسبي (AIS).

لا بد من الإشارة أيضا إلى أن تكنولوجيا المعلومات تمثل اليوم أحد ركائز الاقتصاد الحديث والثورة الرقمية تلعب دورا استراتيجيا في تسيير المعلومة على كافة الأصعدة، سيما في قطاع حساس كالمحاسبة العمومية الذي يقوم أساسا على جمع البيانات والأرقام وضبط المؤشرات والوضعية المالية لمختلف الوحدات والهيئات العمومية، ومن هنا يتبين الدور المحوري لهذه التكنولوجيا في تسيير الموارد العامة وتحقيق الأهداف المسطرة، خاصة في ظل التوجه الجديد نحو النمط الجديد من التسيير والموسوم بميزانية البرامج والأهداف الباحثة عن تحسين الفعالية والنجاعة عند تسيير الموارد العامة¹¹، هذه الفعالية يمكن قياسها وفق مؤشرات الأداء التي يتم استخلاصها من خلال مُخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ومن ثمة الإسهام في ترشيد القرار الإداري وعقلنة تسيير الأموال العمومية.

إن حوسبة المعلومة المالية في إطار ما يُعرف بنظام المعلومات المحاسبي (AIS) يترك آثارا إيجابية على نوعية المعلومة وجودتها وسرعة الوصول إليها من جميع الأطراف المتدخلة والأخرى التي تعتمد عليها عند أداء مهامها النظامية والرقابية المقررة

قانونا، كما أن ضخامة المعلومات يقتضي تنظيمها عبر وسائل وأجهزة أكثر تطورا وقُدرة على التخزين والحفظ في وحدات فرعية وأخرى مركزية أو ما يسمى بـ: Data Center، والتي تعطي حلولاً تقنية وعملية لتطوير أنظمة المعلومات المتعددة سيّما نظام المعلومات المحاسبي.

I - 3 نظام المعلومات كدعامة تقنية لإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر

تدخل الجهود الرامية لوضع نظام معلوماتي محاسبي ضمن السياق العام لرقمنة القطاعات العمومية من خلال قاعدة بيانات تشتمل على المعلومات المتعلقة بموارد وأعباء الدولة ومختلف الهياكل العامة وكل ما تعلق بالامتلاكات العامة وتسييرها، وتشارك هذه الهيئات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في جمع وتوفير هذه البيانات وتوضع تحت تصرف المراكز المحاسبية والسلطات المركزية لوزارة المالية حتى يتسنى لها استخلاص الوضعية والمركز المالي للدولة والذي يترجمه الحساب العام للدولة والجداول المالية الملحقه به، كما أن استعمال قاعدة البيانات والمعلومات والتي تعرف اختصارا بنظام المعلومات المحاسبي تشكل خطوة أولية وشرط رئيسي لتجسيد الإصلاحات المحاسبية في القطاع العام وهذا ما نصت عليه المادة رقم 81 من القانون 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية، حيث باشرت السلطات المركزية لوزارة المالية بوضع نظام معلومات محاسبي يعنى بتسجيل ومعالجة البيانات المالية للدولة وهيئاتها (SIGB). ويتضمن نظام المحاسبة المدمج أنظمة محاسبية فرعية لا تقل أهمية باعتبارها نواة أساسية لجمع ومعالجة المعلومات لدى مختلف السلطات والهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية الأخرى، ومن أمثلة ذلك نظام المعلومات "جباية-تيك" الذي تستخدمه مصالح الضرائب ومن خلاله يتم توفير المعلومة حول عمليات التحصيل ومتابعة الالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة¹².

ويسمح نظام المعلومات المحاسبي بجمع البيانات المالية لمختلف الموارد والأعباء للدولة وهيكلها والعمليات المالية الأخرى خارج الميزانية وعمليات الخزينة والحسابات الجارية والوضعية المادية لمختلف الممتلكات العينية والمعنوية ومساهمات الدولة في باقي الهيئات في الداخل والخارج، كما يسمح نظام المعلومات المحاسبي بتنظيم ومعالجة كل هذه والبيانات وصياغتها في شكل معلومات محاسبية يقدمها من خلال تقارير أو جداول محاسبية تسمح باستخلاص الحساب العام للدولة واستغلال مخرجاته من طرف متخذي القرار. حيث تشكل قاعدة البيانات المادة الخام لما يُعرف بالمعلومة المحاسبية، ويتم جمع هذه البيانات عبر سلسلة من المتدخلين العموميين والذين تسمح لهم وظائفهم ومهامهم بتوفير هذه البيانات باعتبارهم مسيرين وأمرين ومسؤولين عن تسيير الأموال والممتلكات العامة، ويسمح نظام المعلومات المدمج من خلق فضاء اتصال بين المسير العمومي والمحاسب المختص أين يتم معالجة هذه البيانات إلى عمليات محاسبية ينفذها المحاسب العمومي، من جهة أخرى يسمح نظام المعلومات بجمع ومركزة العمليات المحاسبية بصفة آلية لدى العون المحاسبي المركزي للدولة (ACCT) وصولاً إلى الوضعية المحاسبية والمالية للدولة.

كما يسمح تنظيم المعلومة المحاسبية بدعم أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، فنظام المعلومات المحاسبي يلعب أدواراً أخرى لا تقل أهمية خاصة ما يتعلق بآليات الرقابة على الأموال العمومية، فإذا كانت عملية التدقيق والرقابة الداخلية على العمليات المالية تعتمد بشكل كبير على دقة المعلومة وموثوقيتها وسرعة توفيرها وهو ما يضمنه نظام المعلومات المحاسبي، هذا الدور الحاسم الذي يلعبه (AIS) يترك أثراً بالغاً على جودة الرقابة والتدقيق في طريق الوصول لأهداف الكفاءة والنجاعة، وعليه فإن الخصائص التقنية والفنية التي يتمتع بها نظام المعلومات المحاسبي من شمولية ودقة وموثوقة ودمج لوظائف المحاسبة العمومية يجعل منه دعامة محورية لدعم وظيفة الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي على حد سواء على الأموال العمومية¹³.

I - 4 أهمية نظام المعلومات المحاسبي (AIS)

إن الهدف الأول من إنشاء نظام معلومات محاسبي للقطاع العمومي هو ضمان توفير المعلومة المحاسبية بدقة وشفافية في الوقت المطلوب للأطراف المعنية سواء كانت داخلية أو خارجية¹⁴، وتتجلى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في النقاط التالية:

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة والمعاملات المالية للقطاع العمومي والممتلكات العامة؛
- معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات جاهزة للاستخدام يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات؛
- دعم عملية الرقابة الداخلية والخارجية وعمليات التدقيق على مختلف الأنشطة والأصول العامة؛
- تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة والوقت فيما يخص الأداء المالي لمختلف الوحدات العامة؛
- عرض البيانات المالية بشكل منظم ومنتظم ودقيق في الفترة المحاسبية المطلوبة؛
- إضفاء مزيد من الشفافية والمصادقية على عملية تسيير المال العام وما ينتج عنه من رفع لمستويات الإفصاح المحاسبي.

كما يمكن نظام المعلومات المحاسبي من دعم الوظائف الكبرى للدولة ومختلف الهيئات العمومية من ضمان التواصل بين مستويات هرمية (داخل نفس الهيئة الإدارية) أو قطاعية (بين مختلف القطاعات العمومية) عند أداء المهام وتقديم الخدمة العمومية خاصة ما تعلق بـ:

- دعم الوظيفة المحاسبية ومتابعة تسيير الأموال العمومية بكل شفافية مما ينتج عنه دعماً للنجاعة والكفاءة عند تسيير الموارد العامة؛
- دعم الوظيفة الإدارية من خلال حوكمة وترشيد القرار الإداري الذي يتركز على مخرجات النظام المحاسبي ونتائجه، فالمحاسبة كنظام إنما هدفها توفير المعلومة الدقيقة والموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرار الإداري الفعال؛
- دعم آليات الرقابة الداخلية والتدقيق على الأموال العمومية حيث يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومة المحاسبية بكل دقة وتفصيل؛
- دعم الوظائف التشغيلية للدولة وهيئاتها العمومية وتنظيم الجهود من خلال المؤشرات المحاسبية والبيانات المالية التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي.

إن المقارنة بين النظام المحاسبي اليدوي ونظيره القائم على حوسبة المعلومة المالية يعطينا جملة من الاختلافات والتي تمس جوهر المعلومة المحاسبية من دقة وسرعة وموثوقية وانعكاساتها على النظام المحاسبي بصفة عامة، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الاختلافات وهي:

الجدول (01): ملخص لأهم الفروقات بين النظام المحاسبي التقليدي ونظيره المحوسب

نظام محاسبي آلي (مُحَوَّسَب)	نظام محاسبي يدوي	التسجيل والتقييد المحاسبي
تتم بطريقة آلية ويشترك فيها أطراف مختلفة	يعتمد السجلات ووثائق محاسبية ملحقّة من طرف المحاسب المختص	

حساب وتحليل المؤشرات	تتم يدويا اعتمادا على جهود المحاسب العمومي	يتم حسابها ومعالجتها آليا بواسطة نظام المعلومات
السرعة	بطيء	سريع
دقة ونوعية البيانات	منخفضة	مرتفعة نسبيا
الميزان المحاسبي العام	يتم إعدادة دوريا حسب الحاجة	يمكن إعدادة في أي لحظة t
الوضعية / المركز المالي للدولة	يحسب في نهاية الفترة المحاسبية (سنة مالية)	متوفر ومقروء بكبسة زر

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على Susan Parcells, C. P. (2016). The power of finance automation.

II- متطلبات وضع نظام المعلومات المحاسبي (AIS) في القطاع العام المحلي

لا يمكن وضع نظام معلومات محاسبي دون توفير الأرضية والآليات الكفيلة بتوفير البيانات وجمعها ومعالجتها حتى تكون ذات قيمة ومعنى يسمح باستغلالها لأغراض محاسبية وإدارية ورقابية، وتتجلى لنا متطلبات بناء نظام معلومات محاسبي (AIS) في النقاط الموالية:

II- 1 تطوير قطاع (ICT) واستكمال جهود الرقمنة

إن ما عرفه العالم من تطور في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات (ICT) وما تبعه من تحول رقمي وثورة رقمية قد خلّفت تعديلات جوهرية مستتة مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانعكست مباشرة على سلوك الأفراد والمجتمعات¹⁵، كما تأثرت ممارساتنا ووظائفنا وبشكل كبير بهذه الثورة وأصبحت تعتمد على الأنظمة الرقمية والبيانات الضخمة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة لبناء أنظمة معلومات في شتى الميادين تسمح بجمع وتنظيم المعلومات بطريقة عملية وفعالة، وفي هذا السياق يأتي نظام المعلومات المحاسبي ويكرس الجهود المبذولة لرقمنة القطاعات العامة وربطها بمختلف الشبكات بهدف توفير المعلومة المحاسبية على مستوى المراكز المحاسبية، هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مزيد من الجهود لتطوير قطاع (ICT) محليا وبذل مزيد من الاستثمار في هذا المجال¹⁶.

الجدول (02): مؤشرات قطاع (ICT) في الجزائر سنة 2023.

المؤشر الكلي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	النقطة / 100	التصنيف العالمي
المؤشرات الفرعية	قدرات الولوج لـ (ICT)	72,20	86
	استعمالات (ICT)	66,70	78
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	47,70	102

121	30,80	الخدمات الحكومية عبر الأنترنت
122	20,90	المشاركة عبر الأنترنت

المصدر: Global Innovation Index 2023 , P 131

تجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبقى دون التطلعات بدليل النسب المتواضعة لمؤشرات (ICT) في الجزائر التي نشرها التصنيف الأخير الصادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 2023¹⁷، فيما صنف التقرير الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2022 الجزائر في المركز الخامس عشر بعد المائة (102) عالميا من حيث مؤشرات (ICT)¹⁸، ويوضح الجدول أدنى المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي خاصة ما يتعلق بمؤشر الخدمات الحكومية عبر النت وكذا معدل الإشتراك الكلي في شبكة الأنترنت وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

II - 2 تطوير المهارات وإعادة الاعتبار للعنصر البشري

يفترض الفكر التشغيلي الحديث في مجال المحاسبة العمومية أن يكون الموظفون الجدد متمكنين من استخدام الحاسوب ويتمتعون بفهم عميق بأنظمتهم وتكنولوجيا المعلومات، ويمكنهم ذلك التحكم في مخرجات المحاسبة العمومية وتحليلها لبناء قرارات رشيدة في مجال تسيير الأموال العمومية، وإذا كان نظام المعلومات المحاسبي (AIS) يقوم بجمع البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية ذات قيمة فنية فهذا لا يعني الاستغناء عن العامل البشري المسؤول أولا عن:

- جمع وحجز وإدخال البيانات والأرقام المتعلقة بمختلف العمليات المالية للدولة وأجهزتها المختلفة؛
- ضمان عمل نظام المعلومات المحاسبي من خلال متابعة وتحسين وتحديث وصيانة نظام المعلومات المعتمد بما في ذلك البرمجيات والتطبيقات؛
- تحليل المعلومة المحاسبية وقراءتها وحساب مختلف المؤشرات والتقارير؛

هذه الأدوار الأساسية للعامل البشري في ضمان عمل وكفاءة النظام المحاسبي تستوجب التركيز على المحاسب العمومي وتكوينه وفق المناهج الحديثة ودعمه بكل الوسائل التقنية وربطه بالشبكات والأنترنت، كل ذلك يساعد حتما في زيادة التحكم في النظام المحاسبي بشكل كلي ومنه حوكمة وترشيد الموارد المتاحة.

II - 3 استكمال الإطار القانوني والتنظيمي لمشروع الإصلاح المحاسبي في القطاع العام

كما أشرنا إليه سابقا، فقد نص قانون المحاسبة العمومية رقم 23-07 على ضرورة مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات محاسبي يتم اعتماده من طرف الجهات المختصة، غير أن التأخر المسجل في وضعه حيز الخدمة قد رهن كثيرا تقدم جهود إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر، ضف إلى ذلك التأخر الكبير في رقمنة بعض القطاعات الحساسة ذات الصلة والتي أعاقت عملية الإصلاح في بداياتها.

وفي إطار استكمال الإصلاحات المحاسبية في القطاع العمومي جاء المرسوم التنفيذي رقم 24-90 المؤرخ في 22 فيفري 2024 ليحدد محتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية بأنواعها الثلاثة، غير أنه لم يتطرق لكثير من النقاط التي تعيق تطبيق جملة الإصلاحات التي أقرها قانون المحاسبة العمومية خاصة ما تعلق بـ:

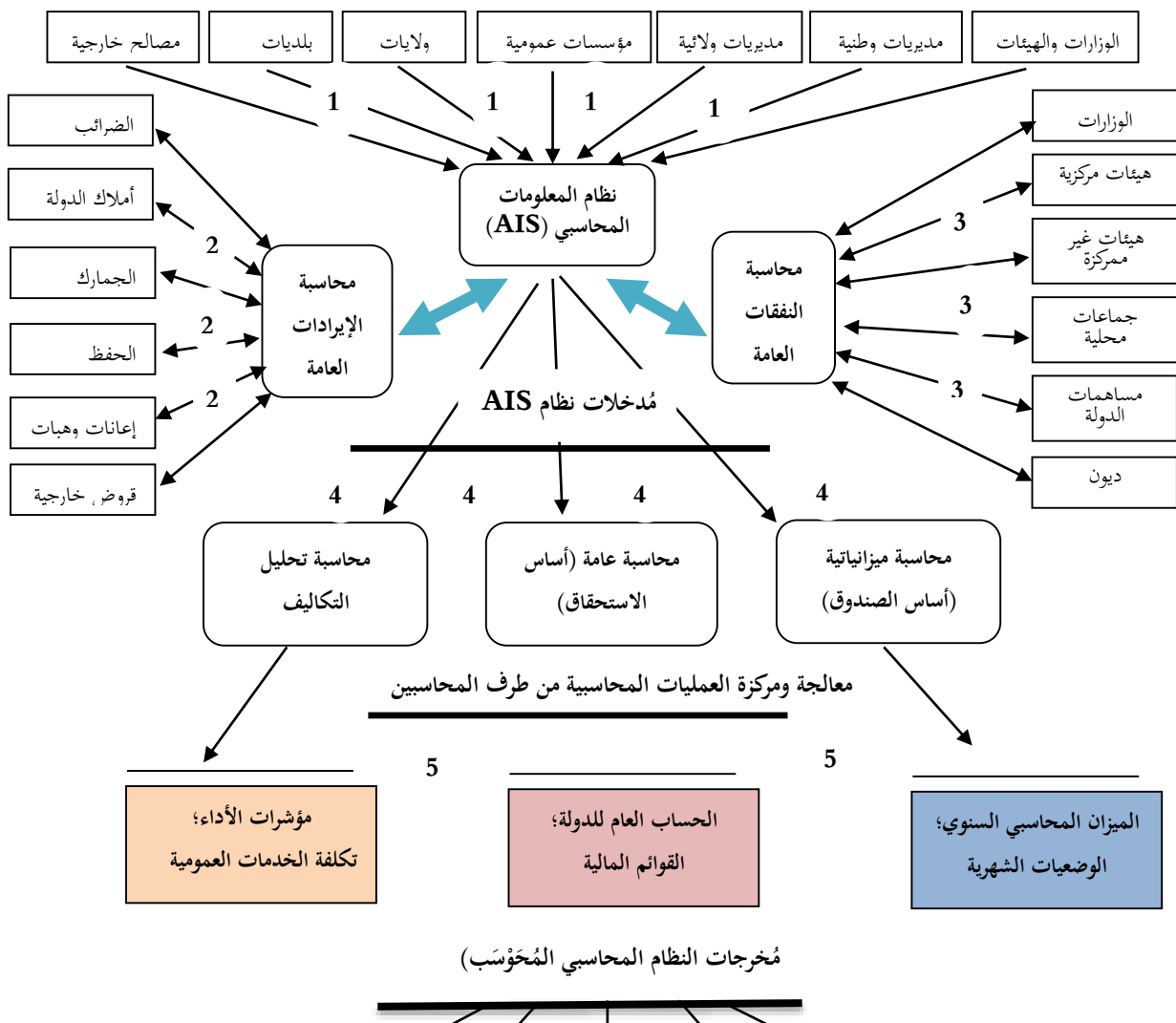
- 1- المخطط المحاسبي للدولة؛
- 2- المعايير المحاسبية المعتمدة في القطاع العام؛
- 3- نظام المعلومات المحاسبي (AIS) ومكوناته وآليات عمله.

وتعد النقاط الثلاثة المذكورة أعلاه جوهر الإصلاح المحاسبي المنشود، إذ لا يمكن المضي في جهود الإصلاح المحاسبية في القطاع العام دون من دون مخطط محاسبي والذي يعتبر أساس المحاسبة العامة ومحاسبة تحليل التكاليف، كما أن غياب نظام المعلومات المحاسبي يشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ الإصلاحات واستكمال المرحلة التحضيرية المتعلقة أساسا بجمع البيانات والمعطيات المالية للدولة وهيئاتها العامة وجرد الأصول العامة والتي تشكل بدورها جزءا هاما ضمن المحاسبة العمومية.

III- مشروع نظام المعلومات المحاسبي في القطاع العمومي في الجزائر

يحاول هذا الجزء من الدراسة بناء مخطط لآلية عمل مشروع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بناء على المعطيات المتاحة في ظل نظام المعلومات المدمج لتسيير الميزانية (Système d'Information de Gestion Budgétaire)، كما يبين العلاقة وأدوار مختلف الأطراف المتدخلة في توفير ومعالجة واستخدام المعلومة المحاسبية سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، كما يتخلل المخطط شرحا تفصيليا لأهم المراحل والعمليات والأطراف المسؤولة عنها وصولا إلى الأهداف الرئيسية للمشروع وعلى رأسها ضبط الحسابات العامة للدولة والقوائم المالية ومختلف المؤشرات ذات الصلة. ويمكن استعراض آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي من خلال المخطط الموالي:

الشكل (2): آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات ميدانية لوزارة المالية

يظهر المخطط السابق تفاعل مختلف العناصر والفاعلين المتدخلين في نظام المعلومات المحاسبي (AIS) في حلقاته المتكاملة من خلال تفاعل الهيئات المكلفة بتسيير مختلف الموارد العامة والمسؤولة أساسا على توفير البيانات المالية التي تشكل قاعدة بيانات أولية يستخدمها المحاسب العمومي، وصولا إلى معالجة البيانات المالية وصياغة نظام المعلومات وفقا لأهداف محددة، هذه الحلقات يمكن توضيحها عبر النقاط الموالية.

III - 1 جمع وتخزين المعلومات والبيانات المحاسبية

حيث يشكل نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لتدوين البيانات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها وعرضها ونقلها بين مختلف الفاعلين لتشكل ما يعرف بالمعلومة المالية أو المحاسبية، ونظام المعلومات المحاسبي يتضمن في شقه غير المادي (Soft) قاعدة معطيات وهي جوهر هذا النظام. وفي هذا الإطار ومن خلال المخطط رقم (02) الموالي فإن جمع البيانات المحاسبية تشكل بادرة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن قراءتها في المرحلة رقم (1) من المخطط، هذا الأخير يظهر مشاركة الأطراف في توفير وحجز هذه البيانات، ويتولى هذا الدور الآمرون بالصرف ومسؤولي الهيئات والإدارات العمومية المركزية والمحلية، مسؤولي الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، ومسؤولي المصالح المركزية والخارجية لوزارة المالية.

III- 2 تنظيم ومعالجة المعلومة المحاسبية

والمعبر عنها بالأرقام 2 و3 و4 في المخطط وتتركز العملية في هذه المرحلة على جمع وتخزين مختلف البيانات والأرقام والتي تتلخص أساسا في تسجيل العمليات المحاسبية لمختلف العمليات المالية من إيرادات ونفقات عامة للدولة ومختلف الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية وفقا لقواعد المحاسبة العمومية، وتتضمن كلا من محاسبة الإيرادات والنفقات على أساس مبدأ محاسبة الصندوق (محاسبة ميزانية) إضافة إلى العمليات المرتبطة بالمحاسبة العامة المنصوص عليها قانونا. يتولى القيام بهذه العمليات كلا من المحاسب العمومي المختص والأمر بالصرف المعين لذلك، وفي هذه المرحلة يتم إمساك نوعين من المحاسبة، محاسبة ميزانية ومحاسبة عامة، تكون العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي تكاملية من خلال تبادل المعلومات وتسجيل العمليات ومقاربة النتائج والأرقام ضمن الصلاحيات المحددة قانونا، ويتم استغلال مخرجات العملية في تنفيذ النوع الثالث من المحاسبة وهو محاسبة تحليل التكاليف والتي يتولاها الأمر بالصرف حيث تسمح نتائجها باستنتاج وحساب مؤشرات الأداء التي تعطينا نظرة عن مدى تحقيق النتائج المسطرة في برامج الدوائر الوزارية في إطار ما يعرف بميزانية الأداء والبرامج.

III- 3 مخرجات حوسبة العمليات المحاسبية

تسطر هذه المرحلة النتائج النهائية للعملية المحاسبية بعد أن يتم الإنتهاء من ضبط الكتابات المحاسبية ومركزتها من طرف الأعوان المحاسبين المختصين، حيث تسمح عملية التجميع والتركيز المحاسبي بالوصول إلى الحساب العام للدولة والذي يصدره وزير المالية ويصادق عليه مجلس المحاسبة طبقا للتنظيم المعمول به، إضافة على مختلف الجداول والقوائم المالية التي تعطي الوضعية المالية للدولة (المرسوم التنفيذي رقم 24-90).

III- 4 مرحلة استغلال الحسابات العامة والقوائم المالية

تؤول مخرجات النظام المحاسبي إلى صياغة مختلف الوضعيات المحاسبية والقوائم المنصوص عليها قانونا إضافة إلى الملاحق كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويتم توزيعها على مختلف الهيئات المختصة بداية بوزارة المالية والدوائر الوزارية والتي تكون منطلقا لإعداد تقارير النجاعة والأداء والتي يمكن مقارنتها مباشرة مع عقود الأهداف والنجاعة الموقع سلفا مع مسئولو البرامج ، هذه النتائج يتم تبليغها للسلطة التشريعية التي تعتمد عليها عند متابعة ومساءلة السلطة التنفيذية في إطار السلطات المخولة لها قانونا، من جهة أخرى تعد هذه المؤشرات ومختلف المعلومات الكمية والرقمية التي تعرضها الجداول المالية وملحقاتها أداة بيد متخذي القرار وصناع السياسة العامة عند وضعهم لمختلف السياسات والبرامج التنموية.

كما يتم اعتماد هذه النتائج والتقارير حالة لجوء الحكومة للاقتراض الخارجي لدى الهيئات والمؤسسات الدولية كبيان للمركز المالي للدولة، ومن خلاله يتم تقدير الملاءة المالية للدولة وقدرتها على السداد لدى الهيئات ومؤسسات الإئتمان الدولية ويمكنها من الحصول على قروض من الهيئات المانحة وفي الأسواق الدولية.

الخلاصة

عكفت الدراسة من خلال محاورها المتقدمة على التعريف بنظام المعلومات المحاسبي وأهميته ضمن جهود إصلاح المالية العمومية إجمالا وإصلاح النظام المحاسبي في القطاع العام خصوصا، كما أوضحت العلاقة الوظيفية التفاعلية بين نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات حيث يمكننا القول أن استكمال جهود الرقمنة وتطوير قطاع (IT) في الجزائر يعد ضرورة لوضع نظام معلومات محاسبي (AIS) في القطاع العام، هذا المشروع يعرف في واقع الأمر صعوبات ميدانية نظرا لكثرة المتدخلين والفاعلين والمكلفين بتوفير المعلومات والبيانات المحاسبية والتي تتميز بالتعقيد والاتساع مع قصور واضح لبعض الأجهزة والمصالح التي تجد صعوبات كبيرة في التكيف مع متطلبات الإصلاح.

وإذ نؤكد هنا ارتباط عملية الإصلاح المحاسبي في القطاع العام وتوقفها بصورة كبيرة على ضبط نظام معلومات محاسبي (AIS) باعتباره وسيلة ذات أبعاد قانونية وتقنية، كما نؤكد حاجة نظام المعلومات المحاسبي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ورقمنة القطاعات العامة والخدمات المرتبطة بها، هذا الارتباط يُبرز العلاقة التكاملية بين العناصر السابقة لتحقيق أهداف الإصلاح المالي في الجزائر.

وقامت الدراسة بوضع مخطط متكامل يشرح نظام مشروع نظام المعلومات المحاسبي (AIS) وآليات عمله والأطراف المتدخلة وأدوارها ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بجمع وحجز البيانات المحاسبية ثم معالجتها وتنظيمها ووضعها تحت تصرف المحاسبين المختصين وصولا إلى مخرجات العملية المحاسبية من قوائم مالية وحسابات عامة يتم تحليلها ووضعها تحت تصرف الجهات المختصة من هيئات الرقابة والإشراف ومتخذي القرار في أعلى هرم السلطة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- نظام المعلومات المحاسبي يمكن اعتباره كثمرة مباشرة لعملية الرقمنة في القطاع العمومي؛

- يبقى نظام المعلومات المحاسبي ضرورة حتمية لاستكمال جهود الإصلاح في مجال المالية العمومية،
- يبقى تفعيل الإصلاحات في مجال المحاسبة العمومية في أقسامها الثلاثة، محاسبة ميزانية، محاسبة عامة ومحاسبة تحليل التكاليف رهينا بوضع نظام معلومات مدمج يسمح بتفاعل مختلف الفاعلين؛
- وضع نظام معلومات محاسبي يعني مراجعة شاملة للنظام المحاسبي في القطاع العام من حيث الإجراءات والآليات والقوانين المتبعة من طرف الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين؛
- لا يمكن فصل نظام المعلومات المحاسبي (AIS) عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IT)، فلا وجود للأول دون تطوير الثاني؛
- يقتضي وضع نظام المعلومات المحاسبي أيضا الاهتمام بمهنة المحاسبة والعنصر البشري خاصة المحاسبين العموميين والآمرين بالصرف بالنظر لدورهم المحوري في ضمان تسيير وإدارة النظام المحاسبي؛
- يبقى الفراغ القانوني والتنظيمي الذي يطرأ عملية الإصلاح سيما ما تعلق بنظام المعلومات المدمج عقبة في وجه الإصلاح يتوجب معالجتها بإشراك مختلف الفاعلين.

الإحالات والمراجع :

¹ القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 جويلية 2023 يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، السنة 2023، ص 10.

² Meraghni, O. Bekkouche, L. & Demdoum, Z. (2021), Impact Of Digital Transformation On Accounting Information Systems – Evidence From Algerian Firms. Economics and Business, Riga university, Latvia, Vol. 35, 249-263.

³ Olaru (Colbea), E.A., (2021), Information platform-solution f digitalization of th public accounting system, Romanian journal of economics, 2(62), 108-122.

⁴ Al-Omiri, M. & Drury, C. (2012), Introduction to accounting information system,

⁵ Turner, L. Weickgenannt, A. Copeland, Mary K. (2017), Accounting Information systems, Controls and processes, 3rd edition, Wiley, 32-36

⁶ Zemmouchi-Ghoumari, L., (2022), The basic concepts of information systems, In book : Contemporary Issues in Information Systems : a Global Perspective, IntechOpen 96505.

⁷ Acha, F. Ghouini, L., (2020), La réforme comptable de l'Etat en Algérie et la nécessité de la mise en place du système d'information intégré, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, 14(01), 370-389.

⁸ Simkin, Mark G. Rose, Jacob M. Norman, Carolyn S. (2012), Core Concepts of Accounting Information System, 12th edition, John Willey & Sons, P 8.

⁹ عباس لحمر، عمار طهرات، (2018)، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد، مجلة الاقتصاد والمالية، 04(01)، 37-45.

¹⁰ Oweis, K. Adnan, (2022), The relationship between accounting information systems and firms performance: Empirical evidence from Saudi Arabia. Journal of Asian finance, economics and business, 09(08), 37-45.

¹¹ بن لحسن الهواري، مراد منصوري، (2022)، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: التوجه نحو مقارنة البرامج، الأهداف والأداء في تخصيص الإعتمادات المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(02)، 30-41.

¹² <https://www.mfdgi.gov.dz/fr/component/tags/tag/jibayatic>. (consulté le : 08/09/2024 à 21h30)

¹³ Alayli, S. (2022). The impact of accounting information systems on audit quality: the case of Lebanese SMES. Dutch Journal of Finance and Management, 5(2), 22931.

¹⁴ Omar, Sabeeha S. Nayef, Jassem M. Qasim, Namir H. Kawad, Raad T. & Kalenychenko, R., (2024), The role of digitalization in improving accountability and efficiency in public services, Revista invescion operacional, 45(2), 203-224.

¹⁵ Suarta, M., Suwintana, K., & Gusti, A., (2022), Technology and Information System Expertise Demand for Accounting Professionals : A Requirements Analysis of Job Advertisements. Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 647, 276-284.

¹⁶ Lim, F. P., (2017), The Impact of Information Technology in Corporate Financial Management. Advanced Science and Technology Letters, 146, 114-119.

¹⁷ ITU, (2023), Measuring the information society report .

¹⁸ WIPO, (2023), Global Innovation Index 2022: what is the future of innovation-driven growth ?